الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.340
21 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٤٠

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقارير الدورية الأولي والثاني والثالث المجتمعة المقدمة من أنتيغوا وبربودا (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وتضمينها في مذكرة وكذلك إدراجها في نسخة من المحضر. وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في ملزمة تصويب واحدة، بعد انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقارير الدورية الأولي والثاني والثالث المجتمعة المقدمة من أنتيغوا وبربودا (CEDAW/C/ANT/1-3) وملحق التقارير الدورية الأولي والثاني والثالث

١ - بدعوة من الرئيسة جلست السيدة روسو (أنتيغوا وبربودا) إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة روسو (أنتيغوا وبربودا): قبل أن تقدم التقارير الدورية الأولي والثاني والثالث المجتمعة لأنتيغوا وبربودا، والملحق للتقارير الأولي والثاني والثالث، أعربت عن اعتذارها باسم حكومتها لدولة طرف زميلة للملاحظات التي لا مبرر لها التي وردت في التقرير الأصلي فيما يتعلق بالمادة ٦ والتي ينبغي حذفها منه.

٣ - وقالت إنه تم، كجزء من الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة إنشاء ملف خاص بالمرأة عام ١٩٨١ وهو العام الذي حصلت فيه أنتيغوا وبربودا على الاستقلال. وفي عام ١٩٨٥ رفع مستوى الملف ليصبح مديرية لشؤون المرأة مسؤولة عن تعزيز مصالح المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ودورها في التنمية. وقد استرشدت أعمال هذه المديرية ببرنامج عمل بيجين. وكانت أولياتها هي القضاء على العنف ضد المرأة، وتوفير التعليم والتدريب لها، والقضاء على الفقر، وتشجيع زيادة اشتراك المرأة في عملية صنع القرار، وتوسيع البرامج الصحية وبرامج الصحة الإنجابية التي تستهدف المرأة الشابة. ولدى المديرية أيضا خطط لإدماج المرأة في التيار العام لعملية التنمية، وستقوم قريبا بتنفيذ نظام إدارة نوع الجنس. وقامت الحكومة، بمبادرة منها أيضا، بإحداث إصلاحات قانونية تشمل قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٩٥، وتقديم مشروع قانون العنف المنزلي.

المواد ١ و ٢ و ٣

٤ - ينص الدستور على حماية الفرد من التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الأصل أو الآراء أو الانتماءات السياسية، أو اللون أو المعتقد، وبذلك فإنه بالفعل يعطي الفرد الحق في إحالة الانتهاكات إلى المحاكم. وتعتزم الحكومة أيضا تقديم قانون تساوي الفرص لتنفيذ هذا الحكم الدستوري. وينص قانون صدر مؤخرا على إعطاء إجازة أمومة للمرأة العاملة في القطاع العام، مع أنه لا يوجد حكم محدد في هذا المجال بالنسبة للقطاع الخاص.

المادة ٥

٥ - وقالت إن الأنماط الاجتماعية والثقافية لا زال مؤداها مفهوم أن دور المرأة هو الإنجاب دون سواه، مما يسهم في غيابها النسبي عن مسرح القيادة السياسية. وتبذل الجهود لتخفيف الأنماط المقولبة لنوع الجنس في النظام التعليمي، إلا أنه لم يحرز إلا تقدم بسيط في هذا المجال إلى الآن. فعلى سبيل المثال لم يشترك سوى نفر قليل من الرجال في تعليم دورات تربوية عن الحياة الأسرية في المرحلة الثانوية، لأنه ينظر إلى هذا الأمر على أنه من مسؤوليات المرأة.

٦ - ومضت تقول إن العنف ضد المرأة الذي يتخذ شكل التحرش وسوء المعاملة والضرب والاغتصاب أصبح مسألة ذات أولوية لأنتيغوا وبربودا. ولم يكن يجري التبليغ عن حالات العنف المنزلي حتى وقت قريب، لأن هذا العنف ظل يعتبر شيئا "عاديا" يستخدمه الرجل كاستراتيجية لإبقاء المرأة "منضبطة". وتعمل مديرية شؤون المرأة على بعث الإحساس تجاه المسألة لدى كل شخص يعمل في قطاعات الصحة وإنفاذ القانون وإسداء المشورة، وكان من المقرر افتتاح خط تليفوني مباشر مخصص للعنف المنزلي في آب/أغسطس ١٩٩٧. ومن أجل التصدي لهذه المسألة من زاوية تشريعية أقرت الحكومة قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٩٥ مكملة بذلك القوانين القائمة. وسوف تبدأ النظر في مشروع قانون الحماية من العنف المنزلي. وكان وزير الثقافة قد طلب أيضا إلى الموسيقيين المحليين ألا يستخدموا فنّهم للحط من منزلة المرأة بل لنشر المحبة والاحترام لها.

المادة ٦

٧ - وقالت إنه لا يعرف عن وجود حالات للاتجار بالمرأة في أنتيغوا وبربودا، بيد أن الارتفاع الذي حصل مؤخرا في مستوى البغاء سبب يدعو للقلق. وتقوم السلطات ببذل جهود مكثفة للقضاء عليه.

المادة ٧

٨ - وأضافت أنه في الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٩٤ كانت غالبية الناخبين من النساء، ولكن على الرغم من ذلك لم تُنتخب أي امرأة للمجلس التشريعي. وإن الحكومة ملتزمة بتصحيح عدم المساواة القائم في تقاسم السلطة وفي المستويات العالية لتقرير السياسة. ومع ذلك تم تعيين نساء في منصب رئيسة مجلس الشيوخ ومنصب رئيسة مجلس النواب. وقد وضعت استراتيجيات لتحقيق هدف انتخاب امرأة مرشحة واحدة على الأقل في الانتخابات العامة القادمة. وتعمل الحكومة بصورة وثيقة مع وسائط الإعلام لكفالة توفر تغطية كاملة للمسائل المتعلقة بالمرأة.

المادة ٨

٩ - قالت إنه لا توجد عوائق أو قيود قانونية تعترض سبيل المرأة لتمثيل أنتيغوا وبربودا على الصعيد الدولي والمشاركة في أعمال المنظمات الدولية.

المادة ٩

١٠ - فيما يتعلق بالمواطنية والجنسية قالت إنه لا تزال توجد بعض العقبات القانونية بالنسبة للسلطة القانونية للأم وبالنسبة لتقديم طلبات الطلاق التي تعتزم الحكومة التصدي لها في المستقبل القريب.

المادة ١٠

١١ - ومضت تقول إن النظام الحالي يقضي بالتعليم الإلزامي لجميع الأطفال بين الأعمار ٥ و ١٦. وإن المنح الدراسية لمتابعة التعليم العالي متاحة بالتساوي للذكور والإناث من مقدمي الطلبات. وعلاوة على ذلك، تتوفر الفرص للبنات والنساء اللواتي تركن المدرسة أو انقطعت دراستهن لمواصلة تعليمهن.

المادة ١٢

١٢ - وقالت إن سياسة أنتيغوا وبربودا هي توفير الرعاية الصحية لكافة مواطنيها، ويقدم برنامج الاستحقاقات الطبية المعونة لتوفير الرعاية والأدوية لفئات مختلفة من الأمراض. وتقدم خدمات الرعاية الصحية الرعاية للأم والطفل بما فيها إسداء المشورة بالنسبة لتنظيم الأسرة والرضاعة الطبيعية والتغذية والتعليم والعناية قبل الولادة وبعدها. وقد ارتفع العمر المتوقع للمرأة مؤخرا إلى ٧٣ سنة، وقد يعود ذلك جزئيا إلى توفر تدابير العناية الصحية الوقائية التي تتعزز عن طريق استخدام نهج متعدد القطاعات.

١٣ - وفي ضوء الارتفاع في حصول حالات فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، فقد بدأت الحكومة البرنامج الوطني للإيدز بوزارة الصحة. والهدفان الرئيسيان للبرنامج هما منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وخفض أثر هذا الفيروس على الفرد وعلى الأسرة. ويعمل البرنامج بصورة وثيقة مع رابطة تنظيم الأسرة ووحدة التعليم بوزارة الصحة لنشر المعلومات والتثقيف عن طريق استخدام الدراما والراديو ووسائط الإعلام الأخرى.

١٤ - ولقد دللت الحكومة على التزامها الراسخ بالعناية الصحية الأولية، وتعتبر أن مهمتها هي توفير "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠". ويتضمن الدليل الجديد للصحة لعام ١٩٩٧ مجموعة الخطط والبرامج التي لها أثر على خطة السنوات الخمس الوطنية للعناية الصحية. وعلاوة على ذلك فقد وضع حجر الأساس لبناء مستشفى حديث جدا سوف يشمل مرافق أحسن لعناية الأم والطفل.

١٥ - وقالت إن للمرأة في أنتيغوا وبربودا الحق على قدم المساواة في الحصول على الاستحقاقات الحكومية. ويبلغ عدد النساء الموظفات في قطاع المصارف ضعف عدد الرجال تقريبا، مع أن عددا قليلا منهن يعملن على مستوى صنع القرار. ولا توجد فوارق بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحصول على الائتمان أو القروض من المصارف، إذا استوفيت معايير الإقراض التي يتبعها المصرف. وتقوم المرأة بتمثيل البلاد في الألعاب الرياضية الدولية والإقليمية، ويمكنها أن تشترك اشتراكا كاملا في الأنشطة الثقافية وغير الثقافية التي تختارها.

١٦ - لا يوجد برامج للفوائد الاجتماعية تمولها الدولة موضوعة خصيصا للمرأة والأسر، مع أن تشريعا سُن مؤخرا يولّد فرصا أوسع للحصول على مساعدة الدولة على أساس جدارة الاستحقاق للتدريب المهني والتعليم بعد المرحلة الثانوية.

١٧ - ومضت تقول إن المرأة تسهم إسهاما كبيرا في التنمية الزراعية في أنتيغوا وبربودا، وهي تشكل ٣٨ في المائة من مزارعي البلاد عامة و ٥٣ في المائة من المزارعين المتفرغين. وتوجد في المناطق الريفية شبكة من العيادات الصحية، كما يتوفر فيها التعليم الابتدائي والثانوي للأطفال، وتتيسر المرافق العمومية في جميع المناطق. وتشترك المرأة المزارعة في المنظمات الزراعية، والتعاونيات والمنظمات الأخرى، وتتلقى مساعدة من مديرية شؤون المرأة. ولها أيضا الحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل في تملّك الأراضي والحصول على الائتمان. وعلى الرغم من المساهمة الحيوية التي تقدمها المرأة في الإنتاج الزراعي إلا أنها لا تزال تعيش وتعمل في ظل أحوال غير مؤاتية. ولا تزال التقاليد والتصورات السابقة المتعلقة بدور المرأة تسهم في وجود بعض أشكال التمييز.

١٨ - وقد منحت المرأة الحقوق الكاملة بصفتها مواطنة وفردا بموجب دستور وقوانين أنتيغوا وبربودا وبإمكانها الإدلاء بصوتها وتقلّد المناصب، وتتمتع بما يتمتع به الرجل من حقوق وفوائد فيما يتعلق بالتوظيف. غير أن هناك حاجة لتشديد قانون العمل لكفالة توفر المعاملة العادلة والمنصفة للمرأة في سوق العمل. وتتمتع المرأة بالوصول الكامل إلى المحاكم، وتستطيع المرأة المتزوجة أن تتملك وأن تتصرف بالممتلكات وأن تدخل في عقود باسمها الشخصي.

١٩ - وثمة حالة مخالفة للمعتاد في قوانين الزواج لا تزال تنتظر المعالجة وهي تلك التي يسمح فيها للأشخاص بتوقيع عقود الزواج قبل بلوغ سن الرشد. ويقوم بالإجراءات الرسمية للزواج موظفون علمانيون أو دينيون أو يقوم بها المسجل العام، ولا يخضع المتقدمون للزواج لأي قيد أو تمييز. وفي حين أنه ليس من غير المألوف للمرأة والرجل أن يعيشا معا بصفتهما غير متزوجين إلا أنهما يتعرضان للضرر بموجب القانون المتعلق بحقوق الملكية وتقسيمها لأن القانون لا يعترف بحق الزوجية في الممتلكات المشتركة في مثل هذه الحالات. وعلى الشريكين في العلاقات الزوجية أو العلاقات الناشئة عن القانون العام واجب العناية بالأطفال والمسؤولية عنهم، وتتمتع المرأة المتزوجة بالحقوق والمسؤوليات على قدم المساواة مع الرجل فيما يتعلق بحضانة الأطفال ورعايتهم. ولا يوجد تمييز ضد الإبنة بالنسبة للإرث.

٢٠ - وقالت إن أنظمة الطلاق يسيرة إلى حد كبير وتتطلب وجود سبب وحيد "انهيار لا رجعة عنه" وخفض فترة الانتظار من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة في حالات الهجر الضمني. وهناك حكم أيضا يتيح محاكمة الزوج لاعتدائه الجنسي إذا كان يوجد أمر أو اتفاق بالفصل بين الطرفين وقت وقوع الجريمة. وفي حين أنه لا توجد في أنتيغوا وبربودا سياسة وطنية لتنظيم الأسرة فإن للمرأة حق الوصول بلا عائق إلى المعلومات عن موانع الحمل وأنواعها.

٢١ - وفي الختام قالت إن خطوات كبيرة قد تحققت نحو تحسين مركز المرأة في أنتيغوا وبربودا. وفي الوقت الذي تعي فيه الحكومة بأن تحقيق هذا الهدف هو عملية تدريجية تشترك فيها قطاعات المجتمع بأسرها فإنها ملتزمة التزاما قويا بالعمل من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقويم عدم المساواة القائم في تقاسم السلطة في أعلى مستويات تقرير السياسة.

٢٢ - السيدة برنارد: قالت إن التقرير قد جعل من الجلي أن مركز المرأة في أنتيغوا وبربودا آخذ في التحسن. ولاحظت أن هذا البلد يشبه بلدانا أخرى في المنطقة من حيث أن السياحة تشكل الصناعة الرئيسية فيه وتوفر أكثر فرص التوظيف للمرأة. وقالت إن قوانين البلد إنما تقصد في تطورها قصد قوانين جيرانها، كما هو واضح من مشروع قانون العنف المنزلي الذي قدم مؤخرا في المجلس التشريعي للبلد. وأعربت عن تهنئتها لحكومة أنتيغوا وبربودا على تقديم تقريرها الأولي وتوضيحاتها، وعلى تصديقها على الاتفاقية دون تحفظات.

٢٣ - السيدة ساين جيرجس: قالت إن المواد الإضافية والعروض التي قدمتها حكومة أنتيغوا وبربودا تعوض عن الحذف الوارد في الوثيقة الأولية، وأنها تهنئ الحكومة على جهودها لتنفيذ حقوق الإنسان للمرأة وأحكام الاتفاقية تنفيذا كاملا.

٢٤ - السيدة جافات دي ديو: أعربت عن تقديرها للعرض الدقيق والصريح لالتزام الحكومة القوي بتنفيذ أحكام الاتفاقية وبرنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولاحظت أن ولاية ومهام مديرية شؤون المرأة قد توسعت منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام ١٩٩٥، وسألت إذا كان يتيسر للمديرية عدد كاف من الموظفين والموارد المالية. وسألت أيضا عما إذا كانت المديرية هي أيضا وكالة تنفيذ، وكيف تتفاعل مع وزارات الحكومة الأخرى ووحدات التخطيط والتنمية، وكيف تعمل على تعزيز السياسات على الصعيد المحلي وكيف تتابع الاتصال مع المنظمات غير الحكومية.

المادة ٢

٢٥ - السيدة هارتونو: قالت إن على أنتيغوا وبربودا بصفتها بلدا ناميا أن تتغلب على مشاكل كثيرة، بما فيها محدودية الموارد البشرية.

٢٦ - وسألت إذا كان المجلس التشريعي يتكون من مجلسين، وإذا كان لدى السلطة القضائية اثنان أو ثلاثة، وإذا كانت مشكّلة على مثال السلطة القضائية في المملكة المتحدة، وإذا كانت هناك محاكم عرفية. وإن كان الأمر كذلك، سألت عما إذا كانت هنالك اختلافات في القانون المطبق.

٢٧ - السيدة أويج: سألت عما إذا كانت لمديرية شؤون المرأة أي أهداف كمية، وخاصة في المجال السياسي ومجال صنع القرار، وكذلك في مجالات مثل التعليم والتدريب المهني، بما فيها السياحة. وقالت إنها ترغب في أن تعرف أيضا ما إذا كانت المديرية قد حققت أي نتائج محددة في الميادين العامة للجنة.

٢٨ - وقالت إنها تكون شاكرة لو تلقت معلومات عن تكوين المجتمع المدني ودور المنظمات غير الحكومية ودرجة التنسيق القائم مع مديرية شؤون المرأة.

٢٩ - وأضافت أنها ترغب في معرفة ما إذا كان للكنيسة تأثير في تطور حقوق المرأة وخاصة بالنسبة لقانون الأسرة والزواج، وما إذا كانت قد اتخذت موقفا من مسائل مثل الإجهاض، وحمل المراهقات والعنف المنزلي، وما إذا كانت تسهم في النهوض بالمرأة أو تعمل على تأخرها.

المادة ٣

٣٠ - السيدة برنارد: سألت عما إذا كان قانون الفرص المتساوية يتناول التمييز ضد المرأة في مكان العمل أو أنه يعني التمييز بصورة عامة. وطلبت مزيدا من المعلومات عن قانون الطلاق وسألت إذا كان هذا القانون ينص على الأمر بالنفقة وحضانة الطفل وتسوية الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج.

٣١ - السيدة أويدراوغو: قالت إن التقرير يدل على أن مديرية شؤون المرأة تقع ضمن مكتب رئيس الوزراء، إلا أن وجود وزيرة مستقلة لشؤون المرأة يكون أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك فإن المديرية لا تعدو أن تقدم مقترحات وليست لها سلطة صنع القرار. وبما أنه يوجد حاليا خمس نساء يشغلن وظائف عليا في أنتيغوا وبربودا فإن الفرصة متوفرة للإسراع في الإصلاحات.

٣٢ - وسألت عن كيفية هيكلة مديرية شؤون المرأة والموارد المتاحة لها، وعما إذا كانت الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية مشتركة في المجلس الاستشاري. وتساءلت أيضا عما إذا كان للمجلس الاستشاري أي لجان فنية لتتناول الأبعاد المتعددة القطاعات لمسائل النهوض بالمرأة.

٣٣ - السيدة فيرار: طلبت مزيدا من المعلومات عن أهداف مديرية شؤون المرأة ووظائفها وأولياتها، وما إذا كان لديها ما يلزمها من موظفين والميزانية الضرورية للاضطلاع بمهامها؛ وعن عضوية المجلس الاستشاري ووظائفه والمسائل التي ينظر فيها.

٣٤ - وقالت إنه ليس من الواضح ما إذا كانت خطة العمل الوطنية للمرأة في التنمية هي خطة عمل لمديرية شؤون المرأة أو أنها خطة عمل للحكومة لتنفيذ برنامج بيجين.

٣٥ - وقالت إنها ترحب بالحصول على معلومات عن عضوية وأهداف مجلس التنسيق لشؤون المرأة، وعن الآليات القائمة للتشاور بين مديرية شؤون المرأة ومجلس التنسيق.

المادة ٤

٣٦ - السيدة غونزاليس: قالت إن ملحق التقارير الدورية الأولي والثاني والثالث يدل على أن خطة التنمية الوطنية الخمسية تضم عنصرا عن المرأة، إلا أن مشاغل المرأة لم تدمج دمجا كاملا في الخطة العامة. وسألت عما إذا كان هذا يعني أنه لا توجد استراتيجيات أو مشاريع محددة للمرأة في الخطة. وطلبت أيضا

مزيدا من المعلومات عن المسؤوليات الإضافية للآلية الوطنية بصفتها الوكالة الرائدة لتنسيق الخطط والبرامج لإدماج المرأة في سياسات الحكومة وبرامجها.

المادة ٥

٣٧ - السيدة فيرار: سألت عما إذا كانت حكومة أنتيغوا وبربودا عازمة على إدخال برامج تعليمية لا تستند إلى نوع الجنس في النظام المدرسي. وقالت وإنه لأمر هام جدا أن كثيرا من النساء يعملن معلمات في جميع مستويات التعليم وأن بعضهن مديرات لمؤسسات تعليمية. وسألت إذا كان يقدم للمرأة أي نوع من التدريب على التوعية بنوع الجنس، لأن هذا التدريب يتيح إمكانية حصول تأثير مباشر في التغييرات في المفاهيم.

٣٨ - وقالت إن التقرير لم يأت على ذكر وسائط الإعلام الجماهيرية التي يمكن أن يكون لها تأثير هائل في التغييرات في المفاهيم. ويتعين تأكيد أهمية التعليم عن الأسرة والمسؤولية المشتركة للرجل والمرأة في الأعمال المنزلية وتنشئة الأطفال، إذ أن المواقف داخل الأسرة تسهم بقدر كبير في المشاكل على مستوى المجتمع. وفي هذا الصدد قالت إن التقرير يشير إلى القيود التي تواجهها المرأة بسبب المهام المنزلية، وكأن تلك المهام هي المسؤولية الوحيدة للمرأة. وطلبت مزيدا من المعلومات عن البرامج التعليمية لحياة الأسرة التي أشير إليها في ملحق التقارير، وعن البرامج الأخرى التي يجري تنفيذها على صعيد المجتمع عن طريق مديرية شؤون المرأة أو المنظمات غير الحكومية لتشجيع المرأة على التفكير في المسائل الناشئة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية.

٣٩ - السيدة كورتي: قالت إن الجهود التعليمية المنتظمة وحدها تستطيع تغيير المواقف التي أدت إلى وجود العنف الواسع الانتشار ضد المرأة في أنتيغوا وبربودا، لأن التقرير يدل على أن الرجل يقبل بأفعال مثل التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي والضرب والاغتصاب على اعتبار أنها سلوك عادي. وسألت إذا كان الخط المباشر المتعلق بالعنف المنزلي والمفتوح لمدة ٢٤ ساعة قد تم إنشاؤه وكيف سيتم تنظيمه وتمويله. وتساءلت، بصورة خاصة، عما إذا كان موظفوه سيكونون من المتطوعين أو المختصين. وقالت إنها تريد أيضا معلومات عما إذا كان قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٩٥ يجري تنفيذه فعلا على عدد من الحالات التي تم تطبيقه عليها وعن درجة نجاحه في المساعدة على حل مشاكل النساء اللواتي يقعن ضحية العنف.

٤٠ - وسألت عن كيفية استخدام الحكومة لوسائط الإعلام الجماهيري للمساعدة على مكافحة النماذج المقولبة للمرأة، وكم عدد النساء العاملات في وسائط الإعلام العامة أو الخاصة، وكيف تقوم مديرية شؤون المرأة بحشد النساء لتغيير كيفية تصوير المرأة في وسائط الإعلام، وخاصة على شاشة التلفزيون. وأخيرا، قالت إذا ما اعتبرنا أن حكومات كثيرة خصصت بصورة محددة جزءا من مساعدتها الإنمائية لمسائل المرأة فإنها تتساءل عما إذا كانت أنتيغوا وبربودا قد طلبت هذه المساعدة لتُعين على الإسراع في تنفيذ سياساتها المتعلقة بالمرأة.

٤١ - السيدة غونزاليس: قالت إنها تؤيد اقتراحات السيدة فيرار والسيدة كورتي بشأن منع العنف ضد المرأة. وقالت إن التعليم أساسي لا في هذا السياق وحده ولكن بوصفه أيضا وسيلة لتوسيع دور المرأة في السياسات وذلك بتعليم البنات ليضطلعن بأدوار جديدة في المجتمع وتعليم الأولاد قبول هذه الأدوار. وطلبت معلومات عن حالة وطبيعة العنف الجسدي والنفسي ضد الأطفال، وخاصة البنات، وتساءلت عما إذا كان الناس في أنتيغوا وبربودا يهيأون منذ الطفولة للنظر إلى العنف على أنه مقبول اجتماعيا. ومع أن التقرير يشير إلى أن معظم النساء اللواتي يقعن ضحية العنف يعتمدن اقتصاديا ونفسيا على مرتكبي العنف فإنه يشير أيضا إلى أن ٥٨,٥ في المائة من الأسر في البلاد ترأسهن المرأة. وتساءلت عما إذا كان العنف ضد المرأة شائعا أيضا في هذه الأسر.

٤٢ - السيدة جافات دي ديو: طلبت وصفا أكثر تفصيلا للبرامج التعليمية عن حياة الأسرة التي يجري تنفيذها في أنتيغوا وبربودا، وخاصة إذا كانت تتصدى لمسألة أدوار الجنسين وتوقعاتهما، ولماذا لم ير سوى عدد قليل من الرجال ضرورة الاشتراك فيها. وقالت إنها تثني على البرامج والتشريع وحملات التوعية التي يجري تنفيذها لمكافحة العنف ضد المرأة، غير أن هناك حاجة لإجراء البحوث عن هذا العنف لتحديد أسبابه الجذرية والنتائج المترتبة عليه وللاستعانة بها في وضع برامج المكافحة.

٤٣ - وطلبت توضيحا عن كيفية استخدام أغاني "الكاليبسو" حاليا بوصفها شكلا من أشكال الفن لترسيخ القوالب النمطية القائمة على أساس الجنس، وكيف تنظر الحكومة إلى الثقافة ولا سيما الكاليبسو بوصفها أداة تستخدم لإحداث تغيير إيجابي. وأخيرا، نظرا للتصوير الواسع الانتشار للمرأة على الإنترنت بوصفها أداة للجنس فقد سألت عما إذا كانت هذه الواسطة تستخدم للترويج لأنتيغوا وبربودا على اعتبار أنها جهة ينشدها السياح للجنس.

المادة ٦

٤٤ - السيدة باستيللو غارسيا ديل ريال: طلبت معلومات عن أثر التشريع الجديد على البغاء (عدد الرجال الذين يعتقلون ويعاقبون كل عام وما إذا كان البغاء قد ازداد أو انخفض). وسألت أيضا عما إذا كانت أي شبكة بغاء في أنتيغوا وبربودا ترتبط بالشبكات الدولية للاتجار بالأشخاص. وأخيرا طلبت معلومات عن أعمار وجنسيات الداعرات وعما إذا كان لهن حق في الاستفادة من خدمات الصحة العامة.

٤٥ - السيدة لين شانغجن: قالت إن محاولات أنتيغوا وبربودا لوقف البغاء قد فشلت بسبب اعتماد الاقتصاد على السياحة التي غالبا ما تؤدي إلى ظهور البغاء. ويتعين على السلطات بذل جهود مستمرة طويلة الأجل لوقف هذه الظاهرة لأنها لم تجلب سوى الضرر الجسدي والمعنوي للمرأة والحط من منزلتها.

المادة ٧

٤٦ - السيدة بيرنارد: قالت إن المرأة تشكل في البلدان الكاريبية العمود الفقري للناخبين إلا أنه ليس لها وجود تقريبا في الهيئات التشريعية. والواضح أن أنتيغوا وبربودا تتبع هذا الاتجاه. وسألت عما إذا كانت مديرية شؤون المرأة قد وضعت برنامجا لتشجيع المرأة على الاضطلاع بأدوار صنع القرار لا في القطاع العام فحسب بل وفي القطاع الخاص أيضا بوصفها مديرة وفي السلطة القضائية.

٤٧ - السيدة كورتي: سألت عما إذا كانت رئيسة مجلس الشيوخ ورئيسة مجلس النواب قد عيّنتا في هذين المنصبين، لأن التقرير يشير إلى أنه لم يسبق لامرأة أن انتُخبت عضوا في البرلمان. وطلبت أيضا تفاصيل عن استراتيجيات وخطط عمل البلاد لتحقيق انتخاب المرأة لمناصب عامة. وقالت إنه يتعين إقناع المرأة بأن من مصلحتها التصويت للنساء المرشحات اللواتي هن أكثر إحساسا بالمسائل التي تعني المرأة. ويجب استخدام كل مساعدة ممكنة، بما في ذلك وسائط الإعلام الجماهيرية، لتحقيق هذا الهدف.

٤٨ - السيدة غونزاليس: سألت لماذا يعيَّن رئيس مجلس النواب تعيينا بدلا من أن يُنتخب. وقالت إنها تؤيد ملاحظات السيدة كورتي بشأن الحاجة إلى تشجيع المرأة على ترشيح نفسها للمناصب العامة، لأن التقرير يدل على أن معظم النساء غير راغبات حاليا في القيام بذلك بسبب المسؤوليات الأسرية ومفاهيمهن المشوهة عن السياسة.

المادة ٨

٤٩ - السيدة غونزاليس: قالت إنها تريد أن تعرف نوعية الوظائف التي تشغلها المرأة العاملة في الخارج، في السفارات والقنصليات والمنظمات الدولية، والمرأة العاملة في وزارة الخارجية في أنتيغوا وبربودا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠